

# منظمة العفو الدولية

March 1999

مارس/آذار ١٩٩٩ - المجلد الثاني

## النشرة الإخبارية



© Reuters

سيدة تشعل شمعة من أجل الزعيم المعارض درويش فوروهار، الذي  
اغتيل في إيران، وذلك خلال حفل تأبينه في العاصمة الإيرانية  
طهران، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨

إيران

## التحقيق في موجة أعمال القتل

### في هذا العدد

بوتان  
انتعاش الآمال بشأن  
حقوق الإنسان

غواتيمala  
إرساء سابقة تاريخية

باريس ١٩٩٨  
مؤتمر المدافعين عن حقوق  
الإنسان

.. وأخبار عن

شيلى / المملكة المتحدة،  
أرض الصومال،  
سوريا، تركيا، وحملة  
منظمة العفو الدولية  
بشأن الولايات المتحدة  
الأمريكية

مناشدات عالمية  
لاوس  
تركيا  
زمبابوي

وقد يبدو أنها حادثة ذات صلة بننمط أعمال  
القتل، اتصل مجهولون بوالدة فيروز دوانى، وهو  
من معارضي الحكومة وأصبح في عداد المفقودين  
في أغسطس/آب ١٩٩٨، وأبلغوها أن ابنها قد  
قتل. ولم تستطع الأم العجوز أن تحمل وقع  
الصدمة فأصابتها بازمة قلبية فارقت على إثرها  
الحياة. ولم تتوفر حتى الآن أية معلومات محددة  
عن مصرير فيروز دوانى.

وما زاد من مشاعر القلق عدم قيام أية جماعة  
 بإعلان مسؤوليتها عن أعمال القتل هذه، ومن ثم  
تبنيت الآراء حول هوية الجناة ودفافعهم. إلا إن  
الآمال تجددت في إمكان إقرار العدالة، عندما  
بادرت الحكومة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨  
بتشكيل لجنة رسمية للتحقيق في تلك الحوادث.  
وفي ٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، أي بعد أقل  
من شهر على تشكيل اللجنة، أعلن وزير الإرشاد  
 أنه ألقى القبض على ١٠ من موظفي الوزارة،  
وُصفوا بأنهم «متهورون ومتصلبو الرأي»، وذلك  
لصلتهم بأعمال القتل.

هذا، وقد رحبت منظمة العفو الدولية  
 بالخطوات التي اتخذت لتقديم المسؤولين عن  
أعمال القتل وحوادث «الإخفاء» إلى ساحة  
العدالة، وحيث السلطات على ضمان أن تكون  
(البقية في الصفحة التالية)

مجيد. وقد ذكر التقرير الرسمي لفحص الجثة أن

الوفاة حدثت نتيجة «أزمة قلبية»، ولكن الأنباء

أفادت أن أصدقاء مجید شريف وأفراد عائلته  
ذكروا أن ثمة شبهات تحطيط بواقعه وفاته، حيث

لم يسبق له أن اشتكي من أعراض مرضية واضحة

في القلب.

أما درويش فوروهار وزوجته باروينه

اسكندرى، وكلاهما من نشطاء المعارضة

البارزين، فقد تعرضا للطعن حتى فارقا الحياة

داخل منزلهما في طهران يوم ٢٢ نوفمبر/تشرين

الثاني. وكان درويش فوروهار ينتمي لـ«حزب أمة

إيران»، وهو جماعة معارضة غير مرخصة قاتلنا

وإن كانت السلطات تتسامح مع أنشطتها، وسيق

له أن شغل منصباً وزارياً في الحكومة المؤقتة عام

١٩٧٩، وأشهر مجاهراته بانتقاد السلطات، ولا

سيما بخصوص موضوع انتهاكات حقوق

الإنسان.

ولم تتوقف أعمال القتل عند ذلك الحد. ففي

٩ ديسمبر/كانون الأول، تم التعرف على جثة

محمد مختارى، وهو شاعر وشارك بنشاط في

مساعي من أجل تأسيس جمعية مستقلة للكتاب.

وكان مختارى قد دُعى من المفقودين قبل ستة أيام

من العثور عليه مختنقًا. وقبل وفاته بشهرين،

استدعي مع خمسة آخرين من أعضاء جمعية

الكتاب إلى وزارة الإرشاد، حيث أبلغوا أن

١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، في

وبينما كان العالم يحتفل بذكرى مرور

٥ عاماً على صدور «الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان»، عُثر على جثة محمد جعفر بوينده

تحت أحد جسور السكة الحديد في التواحي

الجنوبية لمدينة طهران. وأفادت الأنباء أنه كانت

تبدو على الجثة آثار تشير إلى تعرضه للضرب

والاختناق.

ومحمد جعفر بوينده كاتب إيراني بذل

جهوداً كبيرة من أجل تحقيق قدر أكبر من حرية

التعبير في بلاده. وخلال مراسم دفنه، بعد

خمسة أيام من العثور على جثته، وضع أحد

أقاربه قلماً في كفنه قائلاً: «فلتأخذ سلاحك

معك». وكان بوينده واحداً من عدد من الكتاب

ومنتقدى الحكومة الذين قُتلوا أو «اختفوا» في

إيران في نهاية عام ١٩٩٨. وقد أدت موجة

أعمال القتل هذه إلى حالة من الذعر بين المثقفين

الإيرانيين، مما حدا ببعض الكتاب والصحفيين

ومنتقدى الحكومة إلى الاختباء عن الأنفاس خوفاً

على حياتهم.

وفي ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، تغيب

مجيد شريف، وهو مترجم وصحفى كان يساهم

بصفة منتظمة في تحرير مطبوعات «إيران إفريد»

(إيران الغد) المحظورة. وبعد يومين استدعي

شقيقه إلى مشرحة في طهران للتعرف على جثة



نهي نعيم على

٤٠ سجين سياسي، بينهم ١٢١ سجينًا لبنانيًا، خلال عام ١٩٩٨، وجاء ذلك بالأساس نتيجة تزايد الضغوط الدولية (انظر النشرة الإخبارية لنظمة العفو الدولية، يوليو / تموز ١٩٩٨). إلا إنه لا يزال رهن الاعتقال في سوريا مئات آخرين من اللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين، بالرغم من مرور سنوات على انتهاء النزاع الإقليمي والصراعات السياسية التي كانت وراء اعتقالهم أو «اختفائهم». يمكنكم معرفة العون عن طريق كتابة رسائل إلى الحكومة السورية تناشدتها لافراج فوراً دون قيد أو شرط عن جميع سجناء الرأي والسجناء السياسيين المحتجزين منذ أمد بعيد ما لم تتوفر لهم محاكمات عادلة على وجه السرعة، كما تحث السلطات على كشف النقاب عن مصير ومكان وجود جميع «المختفين». وتوجه الرسائل إلى: فخامة الرئيس حافظ الأسد، قصر الرئاسة، دمشق، الجمهورية العربية السورية. للحصول على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة المعنونة سوريا: ضحايا لصراع إقليمي - المعتقلون السياسيون من اللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين في سوريا (رقم الوثيقة: MDE 24/01/99).



## منظمة العفو الدولية على شبكة الإنترنت

في كل شهر يقوم نحو ١٣٠ ألف شخص بمطالعة موقع منظمة العفو الدولية على شبكة الإنترنت. ويمكنك أن تألف الأطلاع على الموقع، وعنوانه: <http://www.amnesty.org> حيث تبُث أحدث البيانات الصحفية، والتقارير الفطرية، والمناشدات العالمية، بالإضافة إلى إمكان الوصول إلى موقع حملة المنظمة بشأن الولايات المتحدة الأمريكية (انظر الصفحة المقابلة). كما يمكنك استخدام الموقع لطلب ما تصدره منظمة العفو الدولية من المطبوعات وأسطوانات الليزر وغيرها من الإصدارات.

## صحيحاً لصراع إقليمي

نهى نعيم علي في العشرين من عمرها عندما «اختفت» في لبنان، في يونيو / حزيران ١٩٨٥، حيث شوهدت آخر مرة وهي تحاول الهرب من أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مع اثنين من صديقاتها. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنها اختطفت على أيدي أفراد من «حركة أمل» ثم سُلمت إلى قوات الأمن السورية. ورغم مرور ما يقرب من ١٤ عاماً على هذه الأحداث، لم تلتقي منظمة العفو الدولية من الحكومة السورية أية معلومات توضح ما إذا كانت نهى قد ماتت أم لا تزال على قيد الحياة.

وليس نهى على سوى واحدة من مئات الأشخاص الذين أسرتهم قوات المخابرات السورية أو قبضت عليهم بصورة تعسفية، في لبنان أو في سوريا أو على الحدود السورية الأردنية، خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي امتدت من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٠، أو خلال النزاع بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية في سنوات الثمانينيات. وبعد انتهاء الحرب الأهلية، استمرت القوات السورية في اختطاف مواطنين لبنانيين، أو القبض عليهم بعد قيام المخابرات العسكرية اللبنانية بتسليمهم إليها.

وفي كثير من الأحيان، لا يكون هناك أي شهود على عمليات القبض، ولا يعلم بعض الأهالي بأن ذويهم أحياء رهن الاعتقال السري إلا بعد انقضاء سنوات عدة. ويحتجز معظم المعتقلين بدون تهمة أو محاكمة، بينما صدرت على آخرين أحكام بعدمحاكمات سرية ذات إجراءات مقتضبة. وما يضاعف من معاناة القلق وانعدام اليقين لدى كثير من الأهالي أن السلطات ترفض الرد على التسالات من أجل الحصول على معلومات عن ذويهم. وتخشى منظمة العفو الدولية من احتمال أن يكون بعض «المختفين» قد أعدموا خارج نطاق القضاء، وإن كان من المعتقد أن أغلبهم لا يزالون أحياء رهن الاعتقال السري الذي لا تقر به السلطات. وقد أطلقت السلطات السورية سراح أكثر من



© JAE FISH

## عواييماً إرساء سابقة تاريخية في مجال حقوق الإنسان

بعض أفراد «لجان الدفاع المدني الطوعية» الذين كانوا مسؤلين عن ارتكاب كثير من انتهاكات حقوق الإنسان خلال سنوات الثمانينات والتسعينات.

**في** حُمل عدد من أفراد قوات الأمن المسؤولية المباشرة عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، أثناء فترة القمع العسكري التي أودت بحياة عشرات الآلاف من الأشخاص في غضون الحرب الأهلية التي استمرت ٣٦ عاماً. وفي فبراير / شباط ١٩٩٨، أصدرت إحدى المحاكم قراراً حظي بترحيب منظمات حقوق الإنسان في شتي أنحاء عواييماً، حيث قضت بسجين ١١ من أفراد «لجان الدفاع المدني التطوعية» لإدانتهم بإطلاق النار دون تمييز على حشد في قرية إلزارانال بمحافظة كولوتيناغو، في أغسطس / آب ١٩٩٣، مما أسفر عن مصرع رجل واحد، يدعى خوان شاناي بابلو، وإصابة عدد آخر من الأشخاص بجروح. وكان هذا الحشد يشارك في مظاهرة سلمية احتجاجاً على حملة أعمال القتل والتهديدات والمضايقات التي شنتها «لجان الدفاع المدني التطوعية». وبعد فترة من صدور الحكم، قضت إحدى المحاكم الاستئنافية بان ينفذ أولئك المتهمون عقوبة السجن لمدة ٢٥ عاماً.

ومن جهة أخرى، أبقت المحكمة المجال مفتوحاً بما يتيح إمكان محاكمة الجناة «الفعليين والمتعينين»، أي أعضاء الحكومة وأفراد قوات الأمن الذين أمروا بإطلاق النار في كولوتيناغو، أو شاركوا في ذلك بالموافقة أو التواطؤ. وبالرغم من هذا، فلم يحدث حتى الآن أن حُسُوب أي من كبار القبارض الحاليين أو السابقين في عواييماً عملاً وقع من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، كانت حكومة عواييما قد اتخذت خطوة غير مسبوقة، في فبراير / شباط ١٩٩٧، بناء على وساطة من «محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان»، حيث أمرت بتقديم تعويضات لضحايا حادثة إطلاق النار ولاهالي كولوتيناغو. وتأمل منظمة العفو الدولية أن تكون هذه الخطوة بمثابة سابقة ترسّي مبدأ تقديم تعويضات لضحايا الآخرين الذين أضيروا من انتهاكات حقوق الإنسان.

للحصول على مزيد من المعلومات، انظر التقرير المعنون عواييماً: الحقيقة كلها، والعدالة للجميع (رقم الوثيقة: AMR 34/02/95).

**أخبار**

## حملة الولايات المتحدة الأمريكية نشر رسالة «الحقوق للجميع»



© AI Norway

أصدر مجلس مدينة ديترويت قراراً يطالب حاكم الولاية «بإنهاء جميع ممارسات السجن التي تجيز أو تعزز أو ترسخ أعمال العنف ضد النساء في سجون ولاية ميشيغان، بما في ذلك الاعتداءات والمضایقات الجنسية أثناء الاحتجاز». ومضى القرار ليطلب بحظر استخدام القيد في حالة النساء الحوامل قبل الأشغال الشاقة وأثناءها، ووضع حد لترهيب النساء اللائي يبلغن عن تعريضهن لسلوك عنيف أو ينظرو على إيناده. وتعد هذه التطورات المشيرة بمثابة سند لحماية حقوق الإنسان في الولاية.

وفي الوقت نفسه، حدثت تطورات مهمة في ولاية مين، حيث لفتت منظمة العفو الدولية الانظار إلى الآباء المتعلقة بتصوف المعاملة السيئة، بما في ذلك استخدام المقادع المقيدة للحركة في «مركز شباب ولاية مين». وقد حظيت بواحد قلق منظمة العفو الدولية بتغطية إعلامية واسعة، حيث أيدت بعض الصحف، في افتتاحياتها الرئيسية، دعوة منظمة العفو الدولية لإجراء تحقيق مستقل. وفي مطلع عام 1999، قررت هيئة أماء مركز الشباب تعيين خبير خارجي يتولى تقديم تقارير دورية إليها عن معاملة الأطفال في هذه الإصلاحية.

وتأمل منظمة العفو الدولية الانتهاء قريباً وقت طوبيل قبل أن تبادر كل السلطات الأمريكية بالاتخاذ إجراءات إيجابية تضمن أن تكون حقوق الإنسان مكفولة حقاً للجميع.

فقد عرضت بواحد قلق منظمة العفو الدولية في طول البلاد وعرضها على صفحات مجلات وصحف مرموقة مثل «واشنطن تايمز» و«لوس أنجلوس تايمز». كما عقدت مؤتمرات واجتماعات حقوق الإنسان في الولايات المختلفة، سُلّطت خلالها الأضواء على بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن ذلك مثلاً مؤتمر «قرارات الإدانة الخطأة وعقوبة الإعدام»، والذي شارك فيه ما يزيد عن 30 شخصاً كان قد حُكم عليهم بالإعدام ثم أطلق سراحهم بعد ثبوت براءتهم.

وثمة مؤشرات بالفعل على أن

السلطات الأمريكية قد بدأت في التهوض بمسؤولياتها، بعد أن وجدت نفسها أمام ضغوط لم يسبق لها مثيل.

فعلى سبيل المثال، كان شريف كوزين، البالغ من العمر 16 عاماً، قد أصبح أصغر سجين محكوم عليه بالإعدام في الولايات المتحدة، عندما صدر ضده الحكم في ولاية لويسiana في عام 1996. وقد شابت محاكمةه مخالفات جسيمة، حيث ترددت ادعاءات عدة عن قيام سلطات الأداء بارتكاب أخطاء جمة. وقد أصبحت هذه الحالة إحدى النقاط الأساسية التي دارت حولها أنشطة حملة منظمة العفو الدولية بشأن الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 8 يناير / كانون الثاني 1999، وردت أنباء تفيد بأن جميع نهن القتل الموجه إلى شريف كوزين قد أُسقطت. وقبل أسبوعين من ذلك، كان شريف كوزين قد بعث برسالة إلى أحد أعضاء منظمة العفو الدولية قال فيها: «كنت قبل موائزركم أخوض هذه المعركة بمفردي تماماً. أما الآن، فقد أصبحت أعلم أن هناك من يعينه أمري. وهذا في ذاته يكفي لمعاونتي على تحمل قسوة الحياة خلف القضبان».

كما سلطت منظمة العفو الدولية الضوء على انتهاكات الحقوق الإنسانية للنساء في سجون ولاية ميشيغان. وقد دعمت المنظمة عرض بواحد قلقها خلال مناقشة للقضية دعا إليها جون كونبرز، عضو الكونغرس في ميشيغان. ونتيجة لهذه المناقشة،

وصول حملة منظمة العفو الدولية ضد انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة إلى ذروتها، أخذت فروع المنظمة والمجموعات التابعة لها في شتى أنحاء العالم تت سابق في نشر الرسالة المتمثلة في ضمان «الحقوق للجميع».

وتربى هذه الحملة إلى تحقيق مدفعين رئيسيين، أولهما تعريف الرأي العام العالمي بالحقائق المريرة للحياة اليومية في هذه الدولة التي يُطلق على نفسها اسم «أرض الأحرار»، مثلما يتبدى في في وحشية الشرطة وتعذيب السجناء وإيذائهم وانتهاك حقوق طالبي اللجوء السياسي، فضلاً عن تنفيذ عدد من أحكام الإعدام بعد من أعلى الأعداد بين دول العالم. أما الهدف الثاني فهو تحقيق دفعة من أجل إجراء تحسين فعلي في سجل حقوق الإنسان في ذلك البلد.

ونتيجة لأنشطة أعضاء منظمة العفو الدولية، والتي يلقي بذلت معدلات لا مثيل لها، بدأت وسائل الإعلام الدولية في مختلف أنحاء العالم، من باكستان إلى باراغواي ومن الترويج إلى نيجيريا، في تبني بواحد قلق منظمة العفو الدولية. ففي معرض مراكب الدولي لكتاب في المغرب، تم جمع توقعات أناس عديدين، ملأت 30 صفحة، على التمسك بدعوى إلى وضع حد لأعمال العنف من جانب الشرطة. وفي شمال فنلندا، وضع مثالاً أطلق عليه اسم «ثمال الحرية المسجون» ليكون شاهداً على ما قامت به منظمة العفو الدولية من أنشطة لخشد المحبود واكتساب المؤيدين. وفي غانا، بثت إحدى الخطط الإذاعية فقرات وافية ومقفلة من تقرير منظمة العفو الدولية الذي يشكل عصب الحملة. وفي اليونان، لم تكتم تضيي سي ايم قلائل على بدء الحملة حتى اتصلت السفاراة الأمريكية هناك بمنظمة العفو الدولية للاتصال على بواحد قلقها ومناقشتها وجهًا لوجه. وخلال اجتماع عقدته «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا» في العاصمة البولندية وارسو، ألقت منظمة العفو الدولية بياناً في الجلسة الختامية، عرضت فيها بواحد قلقها بشأن قضايا من قبل تطبيق عقوبة الإعدام على المتهمين الأحداث والمرضى عقلانياً والأجانب.

اما في داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها،

<http://www.rightsforall-usa.org>

شاركت فروع منظمة العفو الدولية ومجموعاتها في شتى أنحاء العالم في نشر رسالة «الحقوق للجميع».

Si viaja a los EEUU  
podría terminar en una  
silla como esta.



## مؤتمر المدافعين عن حقوق الإنسان استشراف آفاق المستقبل



توم بورك، قائد فرق راديهيد، على المنصة في «ملعب ببرسي الرياضي» في العاصمة الفرنسية باريس، وقد خاطب الحاضرين بقوله «ولا جهود منظمات من قبل منظمة العفو الدولية، وكانت مبادىء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجرد حبر على ورق».

وفي النهاية، أعرب الموسيقيون والفنانون المشاركون في الحفل الموسيقي في «ملعب ببرسي الرياضي» عن تقديرهم لهذا المؤتمر، وما ينطوي عليه من معنى عميق، حيث أهابوا بالحاضرين أن يشاركون في إنشطة منظمة العفو الدولية وإن يتمسكوا بنصرة قضايا حقوق الإنسان، وهو ما عكسته كلمات بوسوندور: «إننا نسعى من خلال هذا الحفل الموسيقي إلى تسلیط الضوء على الشجاعة المتنامية التي يتحلى بها المدافعون من حقوق الإنسان، الذين يناضلون في ظروف محفوظة بالمخاطر، بل وكثيراً ما يغامرون براحهم، لكن تكون الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقيقة ملموسة».

بعض الذين حضروا مؤتمر المدافعين عن حقوق الإنسان في باريس في عام ١٩٨٨ (الصور إلى أسفل، من اليسار إلى اليمين): حافظ أبو سعدة، مصر؛ ماري دي هاس، جنوب إفريقيا؛ أجامو بركة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ سومسيي بيرغر - هنا نوتنسوك، تاييلد؛ يافوز أوزون، تركيا؛ ميرالله عبد الدستار، لبنان؛ جون واتسون، أستراليا؛ عبدالله ماث، الكاميرون؛ إلماز شاركين في المؤتمر أكدوا على أن هناك الكثير الذي يجب إنجازه لكن تكون المبادئ الواردة في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» حقيقة ماثلة، ولكن يتعين كل فرد بحقوقه الإنسانية الأساسية.

وفي اليوم الختامي للمؤتمر، اعتمد المندوبون «إعلان باريس»، الذي يدعو حكومات العالم إلى جعل ممارساتها متماشية مع التمهيدات التي قطعتها على نفسها، كما يتطلع إلى إحداث تغييرات بوتيرة أسرع خلال الخمسين عاماً القادمة.

وكانت داوونغ سان سوكى، زعيمة المعارضة البارزة في ميانمار، من بين دعاة حقوق الإنسان الكثرين الذين لم يتمكنوا من حضور المؤتمر، ولكنها أبدت تأييدها وحماسها لعقده من خلال رسالة، مسجلة على شريط فيديو، وجهتها إلى أعضاء المؤتمر، وقالت فيها: «إن عقد مثل هذه المؤتمرات يتسم بأهمية كبيرة. وضم من أجل تذكير العالم بأن حقوق الإنسان هي أهم قضية في عصرنا. ونحن نتطلع إلى أن تصبح هذه المؤتمرات فعالة حقاً»، ومضت سان سوكى مخاطبة أعضاء المؤتمر بقولها: «إنني أهيب بكل جميراً. إن تعملوا على جعل حقوق الإنسان قضية جوهرية على مدى الخمسين عاماً القادمة».

وكانت ثمة مخاوف من أن يتغير عن المضور حافظ أبو سعدة، أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ولكن هذه المخاوف تبدد قليلاً عندما أطلق سراحه من السجن في مصر يوم ٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨، أي قبل يومين فقط من بدء أعمال المؤتمر، إثر احتجاجات واسعة النطاق من منظمات حقوق الإنسان على المستوى الدولي. وكان أبو سعدة لا يزال في غمرة الفرج بالإفراج عنه عندما وصل إلى باريس؛ وكانت رأسه الحليقة تماماً أحد الشواهد المميزة التي تذكر الجميع بخروجه حديثاً من السجن.

وقد بدأ المندوبون أعمال المؤتمر بمبادرة نضالية، حيث أصدروا بياناً حماسياً يدعوا وزیر الشؤون الداخلية في المملكة المتحدة إلى السماح بمبادرة الإجراءات القانونية لتسليم الجنرال السابق أوغستو بيتوش إلى إسبانيا ليمثل أمام إحدى المحاكم. فمن شأن هذا القرار، الذي يتبع إمكان محاكمة طاغية شيلي السابق عن انتهائات

**مرة** أخرى تعود منظمة العفو الدولية إلى دائرة الضوء، في ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨، من خلال أصخم حفل موسيقي لنصرة قضايا حقوق الإنسان، منذ الجولة المشيرة حول العالم التي نظمتها قبل ١٠ سنوات تحت شعار «حقوق الإنسان الآن». وفي لحظة لا تُنسى، أغورقت عيون الحشد، الذي يربو على ٥٠ ألف متفرج، بالدموع عندما أخذت أنشودة «فلنجدد العهد» تندوي في «ملعب ببرسي الرياضي» على انغام قيارة بوب ميرلي. وجاءت صيحة «انهضوا للدفاع عن حقوقكم»، والتي رددتها أصوات بيتر غابرييل، وتراسي شابان، وبوسوندور، وبروسى سيرنفستين، في ختام حملة استغرقت عاماً كاملاً بمناسبة ذكرى مرور نصف قرن على صدور «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

وبعد الحفل الموسيقي، الذي أقامته منظمة العفو الدولية واستغرق ثمان ساعات، محصلة ثلاثة أيام من الأحداث الحافلة بمناسبة ذكرى العيد الخمسين في ١٠ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨. فقد احتشد ما يزيد عن ٣٠٠ من دعاة حقوق الإنسان في قصر شيلو في العاصمة الفرنسية باريس، حضور المؤتمر العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وهو الأول من نوعه وساهم في تنظيمه إلى جانب منظمة العفو الدولية كل من «الاتحاد الدولي لجمعيات حقوق الإنسان»، ومنظمة «حرية فرنسا»، ومنظمة «ربع العالم». وفي سياق أعمال المؤتمر، شارك مندوبون ما يزيد عن ١٠٠ دولة في ملتقى نقاش حول قضايا حقوق الإنسان، وأدوا بشهادات عن انتهائات حقوق الإنسان التي كابدوها بأنفسهم أو كانوا شهدوا عليها، كما تبادلوا خبرات قيمة حول سبل التصدي لهذه الانتهاءات والتضليل من أجل استئصالها.



## «أرض الصومال» الزيارة الأولى



**قام** العلامة غانم النجار، مؤسس مجموعات منظمة العفو الدولية في الكويت، وبرفقته أعضاء من الأمانة الدولية للمنظمة، بزيارة مدنية هرجيسة عاصمة جمهورية «أرض الصومال» في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتوجه فيها وفد من منظمة العفو الدولية إلى «أرض الصومال»، التي أعلنت استقلالها من جانب واحد في عام ١٩٩١، إثر انهيار الدولة الصومالية، ولكنها لا تزال تسعى للحصول على اعتراف دولي.

وكان وفد المنظمة قد دُعي لتنظيم حلقة دراسية عن أنشطة حقوق الإنسان والوعي بها للمنظمات غير الحكومية في «أرض الصومال». كما أجرى الوفد محادثات مع حكومة الرئيس محمد إبراهيم عقال حول إرساء أسس لحماية حقوق الإنسان.

وقد عقدت الحلقة الدراسية، التي استمرت ثلاثة أيام، بالتعاون مع فرع مؤسسة «التعاون الدولي من أجل التنمية» في هرجيسة، وشارك فيها ٣٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية والصحافة، بالإضافة إلى ممثلين للحكومة والبرلمان. وتناولت أعمال الحلقة سبل تحديد انتهاكات حقوق الإنسان وتقسيتها والتصدي لها، مع التركيز على كيفية تعزيز حقوق الإنسان. وطوال أيام الحلقة، كانت ذكريات ٢١ عاماً من انتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، في ظل حكم سيد بري، ماثلة في

## بوتان انتعاش الآمال بشأن حقوق الإنسان

تعززت بوتان، وهي مملكة بوذية صغيرة، بمراحله المولاني بوتان فرص الحصول على التعليم الأولى الشامل تدريجياً، والتعمّن بالرعاية الصحية المجانية، فضلاً عن مستوى عالٍ من حماية البيئة. أما عملية الخد من المركبة السياسية فقد توجّت مؤخراً بقرار الملك خيغمي سينغي وانغشوك بنقل سلطاته التنفيذية إلى مجلس للوزراء تتبعه الجمعية الوطنية. وفي الوقت نفسه، استمر الحفاظ على التقاليد الثقافية لبوتان، إلا إن ذلك لم يخلُ من انتهاكات ضد الأقلية الناطقة باللغة التibالية، والتي أُجبر كثيرون من المتنمّين إليها على مغادرة البلاد في مطلع السبعينيات. كما تحسّنت أوضاع السجون وأطلق سراح بعض السجناء السياسيين بموجب عفو.

وصاحب هذه التطورات والإنجاح إلى الافتتاح تجدد الدعوات من داخل المجتمع البوذاني من أجل تحقيق قدر أكبر من الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. وفي أواخر عام ١٩٩٨، قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة بوتان للمرة الأولى منذ ست سنوات. وأتاحت هذه الزيارة فرصة فريدة لحدث الحكومة على توفير قدر أكبر من الحرريات وتعزيز الضمانات القانونية، بما في ذلك إدراج نصوص لحماية حقوق الإنسان في إطار دستور بوتان.

وقد التقى الوفد مع الملك وانغشوك ومع خيغمي ثينيلي، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية. كما أجرى الوفد مقابلات مع عدد من

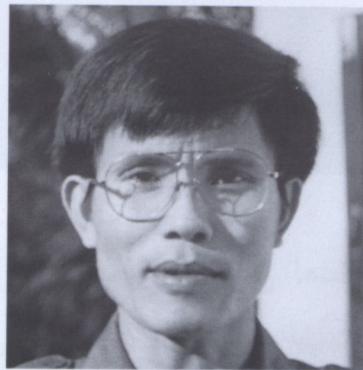


مندوبي منظمة العفو الدولية أثناء لقائهم مع «المجتمع النسائية الوطنية في بوتان»، في مقرها بمدينة ثيمفو، في عام ١٩٩٨

الهند. وحثت منظمة العفو الدولية الحكومة على ضمان الالتزام بحماية أرواح المدنيين في ردها على ذلك التهديد الأمني. كما أعربت منظمة العفو الدولية عنأملها في أن تبادر حكومة بوتان ونبيال بإعطاء دفعة جديدة للمحادثات الثنائية بينهما بشأن تصدير ما يزيد عن ٩٠٠ ألف شخص، معظمهم من الناطقين بالتibالية المنحدرين من جنوب بوتان، من يعيشون في مخيمات اللاجئين في نيبال. وحثت الوفد الطرفين على عدم السماح لقضايا مثل إعادة توطين اللاجئين بإضافة مزيد من التعقيدات لعملية ترحيل من يحق له الحصول على الجنسية البوتانية والعودة إلى بوتان من بين الموجودين في مخيمات اللاجئين.

السجناء الذين تهم منظمة العفو الدولية بمتاجعة حالاتهم، ومن بينهم تيك ناث ريزال، وهو سجين رأي يقضى حكماً بالسجن مدى الحياة في معتقل شيمغانغ. ثم توجه الوفد لزيارة مقاطعتي مونغار وتاشি�غانغ في شرق البلاد، اللتين وردت بهما أنباء في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ تفيد بوقوع حملات اعتقال وتعدّی في أعقاب اندلاع مظاهرات مؤيدة للديمقراطية. وأثناء زيارته لجنوب البلاد، جمع الوفد معلومات عن فصائل المعاشرة المسلحة، ومن بينها «جبهة التحرير المتحدة لآسام» و«جبهة بودولاند الوطنية الديمقراطية»، والتي أقامت معسكرات في جنوب بوتان لشن عمليات عبر الحدود في شمال

# مناشدات عالمية



© Private

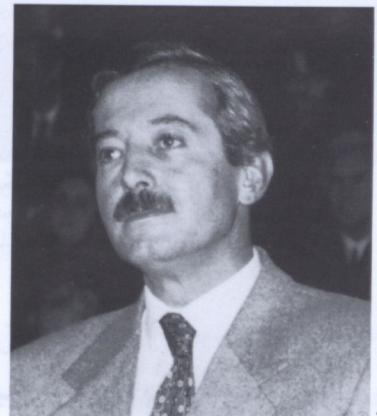
معاملته وفقاً للمعايير الدولية لحين الإفراج عنه،  
وتأمل مناشدات إلى:  
President Khamtay Siphandone, Office of  
the President, Vientiane, Laos.

## المناشدات

إن مناشدة منك إلى  
السلطات قد تساعد على  
ضحايا انتهاكات  
حقوق الإنسان الذين  
نعرض حالاتهم في هذا  
الباب.

بوسعك أن تساعد على  
تحرير سجين من سجناء  
الرأي، أو إيقاف  
التعذيب، أو إعادة  
الحرية لأحد ضحايا  
«الاختفاء»، أو الحيلولة  
دون إعدام شخص.  
الضحايا كثيرون،  
والانتهاكات شتى،  
وكل مناشدة لها  
وزنها.

تنبيه: لا يجوز للأعضاء  
منظمة العفو الدولية  
إرسال أي مناشدات  
للسلطات في بلدانهم.



© Ali Fazil Ullay

Insan Hakları Derneği (IHD), Tunalihilmi  
Cad. 104/4 Kavaklıdere, Ankara, Turkey.

«جمعية البوذيين المتدينين في لاوس»، وتنتظر  
السلطات بربة إلى الكنائس التي لم تحصل على  
موافقة الحكومة. وترى منظمة العفو الدولية أن  
خاتمانه فوسي قد سجن بسبب تشكك السلطات  
في انشطته الدينية وصلاته بمنظمات أجنبية، حيث  
كان قد حصل على دعم مالي من الكنيسة المشيخية  
في الولايات المتحدة لبناء مدرسة في إحدى القرى،  
وتم ذلك بمكافحة سلطات لاوس في عام 1995.

وقد زاد وضع خاتمانه فوسي سوءاً بسبب إساءة  
معاملته أثناء اعتقاله، حيث يحتجز منذ  
ديسمبر/كانون الأول 1997 في معسكر 7 في بان  
سوفار، حيث ظل لمدة 20 يوماً حبيساً في خزانة  
جديدة، بينما كبلت قدماه بما يسلسل ومنع  
السجناء الآخرين من التحدث معه على اعتبار أنه  
سجين سياسي. ويدرك أن الأوضاع في هذا المعسكر  
تنسم بالقصوة عموماً، وعادة ما يحرم السجناء من  
تلقي العلاج الطبي.

يرجى كتابة مناشدات تطالب بالإفراج من  
خاتمانه فوسي فوراً دون قيد أو شرط، وبضرورة

## لاوس - سجين رأي / سوء معاملة

**خاتمانه فوسي** ضابط في الجيش برتبة نقيب ويبلغ  
من العمر 40 عاماً، وحكم عليه بغرامة باهضة  
وبالسجن سبع سنوات بعدما وجهت إليه تهم  
تعلق بالفساد والإخلال بالمسؤولية في عمله.  
وترى منظمة العفو الدولية أن هذه التهم ذات دافع  
سياسية.

وكان خاتمانه فوسي قد تحول إلى اعتنac  
المسيحية عام 1992، وبدأ في ممارسة شعائر العبادة  
مع عدد صغير من أفراد عائلته وأصدقائه. وعندئذ  
أمرته سلطات لاوس بالكف عن اللقاءات الأسبوعية  
التي يقيمها لهذا الغرض، كما هدد فوسي بالسجن  
أو يقظانه وظيفته، حسبما ورد. وفي عام 1995  
قدم فوسي استقالته من عمله علىأمل أن يتيح له  
ذلك قدر أكبر من الحرية في ممارسة شعائر عقيدته  
باعتباره مدنياً، إلا إنه كان لا يزال يعمل في الجيش  
لدى إلقاء القبض عليه في مارس/آذار 1996.  
والجدير بالذكر أن الديانة السائدة في لاوس هي  
البوذية، والتي تتمثلها الهيئة الرسمية المعروفة باسم

## تركيا - سجين رأي / مخاوف صحية

**أكين بوردار AKIN BIRDAL** رئيس «جمعية  
حقوق الإنسان التركية»، يواجه حكماً  
وشيكاً بالسجن بسبب ممارسة حقه في التعبير عن  
رأيه بصورة سلبية.  
في يونيو/تموز 1998، حكم عليه بالسجن  
لمدة عام بتهمة «التحريض على الكراهية والعداء  
على أساس الاختلافات الطبقية أو العنصرية أو  
الإقليمية»، وكان الذنب الذي افترى هو دعوته إلى  
اتباع نهج سلمي إزاء المسائل المتعلقة بالأقلية  
الكردية في تركيا، واستخدام عبارة «شعب  
الكردي» في كلمة القاما في اجتماع جماهيري في  
سبتمبر/أيلول 1996.

وقد تأيد الحكم الصادر ضد بوردار عند نظر  
الاستئناف، ومن المقرر تنفيذه بالرغم من حالته  
الصحية التي تبعث على القلق، حيث تجاوز  
من محاولة لإättاعه قبل أقل من عام. وإذا ما سُجن  
بوردار، فسوف يُعد، في نظر منظمة العفو الدولية،  
من سجناء الرأي.

## زمبابوي - تعذيب / مضائق صحفيين

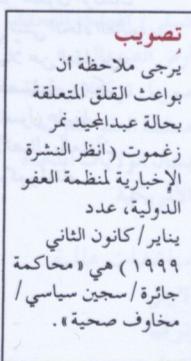
يرجى كتابة مناشدات تحت السلطات على  
ضماد تمكن الصحفيين من القيام بانتشطتهم  
المشروع دون خوف من التهديدات أو مخاطر  
الاعتقال التعسفي، كما تطالب بإسقاط التهم  
الموجهة إلى مارك شافينداكا وراري شوتوك، وبإجراء  
تحقيق على وجه السرعة في ادعاءاتهم بتعريضهما  
للتتعذيب، مع محاسبة المسؤولين عن ذلك. وتوجه  
المناشدات إلى:

President Robert Mugabe, Office of the  
President, Private Bay 7700, Causeway,  
Harare, Zimbabwe  
(فاكس: 263 4 728 799)

وقد أطلق سراح الصحفيين بكفالة في 21  
يناير/كانون الثاني، إثر احتجاجات محلية ودولية  
على اعتقالهما، إلا أنه حتى إعداد هذه النشرة  
للطبع، لم يكن قد أحجز أي تحقيق مستقل وزیره  
في ادعاءاتهما بتعريضهما للتعذيب.  
ويعده اعتقال وتعذيب مارك شافينداكا وراري  
شوتوك جزءاً من حملة أوسع لمضائق وترويج  
الصحف المستقلة. فقد واجه الصحفيون  
المستقلون، ولا سيما أولئك الذين يكتسون عن  
تدخل زimbabوي في الصراع المسلح في جمهورية  
الكونغو الديمقراطية، عراقبيل من جانب الجيش  
فضلاً عن الترهيب على أيدي قوات الأمن. كما  
تلقى بعضهم تهديدات بالقتل بسبب  
عملهم.

**مارك شافينداكا** وراري شوتوك RAY PHOTO، صحفيان  
يعملان في صحيفة «ذا ستاندرد» (المعيار)، وقبض  
عليهما في يناير/كانون الثاني 1999، بعدما نشرا  
أباء عن إجهاض ما زعم أنه محاولة للإطاحة  
بالحكومة.

ففي 19 يناير/كانون الثاني 1999، اقتيد  
الرجلان إلى معتقل خارج مدينة هراري، حيث  
 تعرضوا للضرب بالواح خشبية وهروبات مطاطية،  
ووصفت بتصدمات كهربائية، كما غمرا في خزانات  
لل المياه بعد تقطيع رأسهما باكياس من البلاستيك.  
وبالإضافة إلى ذلك هدد المحققون العسكريون  
الرجلين بالقتل، وقالوا لهما إن أفراد عائلتهما  
سوف يتعرضون للتعذيب.





متظاهرون خارج مبني مجلس اللوردات في لندن، يطالبون باتخاذ قرار يتيح الاستمرار في مباشرة الإجراءات القانونية ضد الجنرال بيتوشيه.

في هذه الجرائم أو شخصية مرتكبها، إذ لا وجود لما يُسمى «الهصانة الدبلوماسية» بالنسبة مثل هذه الجرائم. ومن ثم يتبعن على سلطات المملكة المتحدة أن تلتزم بمعاهدها الدولية، عن طريق السماح ب المباشرة إجراءات قانونية ضد أوغستو بيتوشيه، بما يتيح لإحدى المحاكم أن تفصل فيما إذا كان بريانا أم مذنبًا. كما يتبعن على حكومات العالم أن توكل بوضوح أنه لا يجوز منح الحصانة للمتهمين بارتكاب أبشع الجرائم التي عرفها البشرية.

لقد ظل أهالي الضحايا الذين قتلوا أو «اختفوا» في شيلي خلال فترة الحكم العسكري يناضلون بلا كلل من أجل إقرار العدالة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. ويسعى مؤلاء لإظهار الحقائق وإماتة الشائم عمادت لاحتياطهم. وهكذا، فإن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في عهد الجنرال بيتوشيه ليست مسألة من مخلفات الماضي، ولكنها قضية الحاضر والمستقبل على حد سواء.

للحصول على مزيد من التفاصيل عن قضية بيتوشيه، يرجى الاطلاع على الأعداد القادمة من النشرة الإخبارية، أو الاتصال بفرع منظمة العفو الدولية في بلدك.

الاعتقال التعسفي أو النفي خلال تلك الفترة. وقد كان الجنرال بيتوشيه على دراية كاملة بهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، وكانت انشطة الهيئات المسؤولة عن ارتكابها تخضع لإمراته بشكل كامل. ففي فبراير/شباط ١٩٩٨، ذكر مانويل كونتريرا، الرئيس السابق لأجهزة أخبارات الشيلية، في أقواله أمام المحكمة العليا الشيلية أن عمليات أحجزة الأخبارات كانت تخضع بصورة تامة لأامر الجنرال بيتوشيه.

كما جات حكومة الجنرال بيتوشيه إلى إرساء عدد من الآليات لضمان الحصانة من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، فلا يوجد تقريرًا أي شكل من الحاسبة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ظل الحكم العسكري، كما أخفق أهالي الضحايا في الحصول على الإنصاف في شيلي، وإن كانوا قد لعبوا دوراً مهمًا في إجراء تحقيقات قضائية في هذا الصدد على المستوى الدولي.

المعروف أن جميع دول العالم ملزمة بمحاسبة القانون الدولي بمحاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، بغض النظر عن المكان الذي وقعت

## شيلى / المملكة المتحدة فرصة تاريخية لتحقيق العدالة

**لدى** كتابة هذه المادة، كان مجلس اللوردات في المملكة المتحدة يعكف على عقد جلسة ثانية لتحديد ما إذا كان الجنرال السابق أوغستو بيتوشيه، رئيس الحكومة العسكرية في شيلي من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٠، ينتمي بالهصانة من المحاكمة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وإذا ما قضى مجلس اللوردات بأن الجنرال بيتوشيه لا ينتمي بالهصانة، فسيصبح بالإمكان عندئذ مباشرة إجراءات قانونية تكفل تسليميه إلى إسبانيا. أما إذا جاء قرار مجلس لصالح منع الجنرال بيتوشيه حصانة من المحاكمة، فسوف يمد ذلك بمثابة سفعة للمعايير والقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

وينذر أن الحكومة الشيلية نفسها قد أقرت بأن ما يزيد عن ثلاثة آلاف شخص قد لقوا مصرعهم من جراء التعذيب أو «اختفاؤ» أو أعدموا خارج نطاق القضاء على أيدي قوات حكومة خلال فترة حكم الجنرال بيتوشيه. بيد أن هذا الرقم يُعد متحفظاً للغاية، فهناك آلاف كثيرون ما زالوا على قيد الحياة بعد تعرضهم للتعذيب الدوّوب أو



لتوجيه مناشدات لم يد العون إلىهن خلال لقاءهن يوم السبت من كل أسبوع. وقد استجابت مندوبي منظمة العفو الدولية وغيرهم من المشاركون في المؤتمر لهذه المنشادات، فاضطروا إلى الامتناع في مظاهرتهن في وسط المدينة. وفيما بعد قدّمت أمينة أوسلوك، إحدى مؤسسات لقاء «أمهات السبت»، بآيات من الزهور لأعضاء المؤتمر تعبيرًا عن شكر الأمهات وأمتنانهن.

ورغم الامتحن تحقيق كل الآمال في التوصل إلى اتفاق في الآراء بخصوص المشاكل وسبل الحل، إلا إن المشاركون في المؤتمر اجمعوا على نجاحه. ولعل أم إنجاز له أنه سلط الأضواء على الحاجة إلى إجراء مزيد من الحوار.

**د. حكمت سامي ترك،**  
وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان، يتحدث إلى ملوك الصحافة ويتبرد خلفه لافتة شعار المؤتمر الذي نظمته منظمة العفو الدولية.

الدولية، ومن بينها «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا»، والأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، والبرلمان الأوروبي. وكان من بين المتحدثين أمام المؤتمر الدكتور حكمت سامي ترك، وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان، وأكين بردا، رئيس «جمعية حقوق الإنسان التركية» (انظر باب مناشدات عالمية في هذا العدد).

أما خارج أروقة المؤتمر، فقد كانت البلاد تشهد اندلاع عاصفة سياسية في أعقاب القبض على عبد الله أوجلان، زعيم «حزب العمال الكردستاني»، في إيطاليا. ومع توتر الوضع على هذا النحو، تزدادت مخاوف أمهات «ختنن» من التعرض لهجمات المتطرفين القوميين، مما دفعهن

**شهدت** استانبول، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، أول مؤتمر من نوعه لحقوق

الإنسان يجمع بين مثلي الحكومة ومتذوي المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في تركيا. وقد يكون هذا المؤتمر بمثابة بداية لاتباع نهج يرسم بقدر أكبر من التعاون والإيجابية إزاء مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في تركيا.

وكان المؤتمر، الذي عُقد بمبادرة من منظمة العفو الدولية وجمعية المأمين في استانبول، بهدف إلى إيجاد حلول لمشاكل حقوق الإنسان العميقة المذكورة في تركيا، والتوصيل بقدر الإمكان إلى اتفاق في الآراء بشأن أولويات العمل. وقد تطرقت المناقشات إلى أشد القضايا الملحة التي تبعث على القلق في تركيا، بما في ذلك التعذيب وحوادث «الإخفاء» والقيود على حرية التعبير والمحاكمات الجائرة ووضع برامج تدريبية أفضل في مجال حقوق الإنسان.

وقد شارك في المؤتمر، الذي عُقد تحت شعار «حقوق الإنسان في تركيا: الطريق إلى الأمام»، ٢٠٠ شخص، بينهم مندوبي عن منظمات غير حكومية وممثلو هيئات حكومية وقانونية ومدنية في تركيا. كما شارك في المؤتمر عدد من المنظمات

## تركيا تبادل الآراء بصراحة النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

تصدر كل شهرين بالإنجليزية والتركية والفرنسية لتطلعكم على بواعث فرق منظمة العفو الدولية وحملتها من أجل حقوق الإنسان، في شتى أنحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية. ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور أدناه.